

قضايا التداولية في الدرس اللساني الحديث قراءة في المفاهيم والآليات

Pragmatic issues in the modern linguistic lesson A reading of concepts and mechanisms

عبد الرحمان جلال: جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 - الجزائر -

djellalabdou34@gmail.com

محمد بوادي: جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 - الجزائر -

mohamedbouadi@yahoo.fr

تاريخ قبول المقال: 06-05-2023

تاريخ إرسال المقال: 06-08-2022

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان المفاهيم الثورية التي جاءت بها التداولية في حقل الدراسات اللسانية الحديثة، وذلك من خلال عرض أهم القضايا المتصلة بالاستعمالات اللغوية المختلفة والتي بدورها تبحث عن المعنى المرتبط بشبكة التواصل اللساني وملابسات انتاجه من جهة، ومن جهة أخرى تُؤسس للإطار النظري والمنهجي للدرس التداولي الناظم لظواهر اللغة عند الاستخدام، وكذا تحديد شروط تحصيل الدلالة ونجاح الفعل التواصلية.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات التداولية - أفعال الكلام - الافتراض المسبق - الإشارات.

Abstract:

This study aims to clarify the revolutionary concepts brought by pragmatics in the field of modern linguistic studies, by presenting the most important issues related to the different linguistic uses, which in turn searches for the meaning associated with the linguistic communication network and the circumstances of its production on the one side, and on the other side establishes the theoretical and methodological framework For the deliberative lesson that regulates the phenomena of language when using, as well as determining the conditions for the collection of significance and the success of the communicative act.

Keywords : Pragmatic linguistics, Speech acts, Presupposition, Dectics

مقدمة:

شهد مطلع القرن العشرين تطورا مذهلا في مجالات المعرفة الإنسانية ولاسيما اللغوية منها، أين تطعمت بمخرجات علوم عدة، واستثمرتها في التأسيس الفعلي لعلم اللغة كان على يد سوسير وتحديدا حين ظهر مصنفه محاضرات في اللسانيات العامة سنة 1916 أين صاغ الأطر النظرية والإجرائية للدراسة اللغوية، لتتبعه بعدها تيارات ومدارس اتخذت من آراءه منطلقا لدراسة أي مستوى لغوي، غير أن النظرة الصارمة في المعالجة اللغوية لظواهرها من خلال مقولة "دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها" لقيت نقدا لاذعا بإقصائها للمعنى الذي هو في الأخير مدار أي بحث لساني، حيث كانت الحجة في هذا الأمر كونه عصيا على الملاحظة والتجريب، وبهذا وقعت اللسانيات في مأزق جديد حاولت أن تجد فيه لنفسها مخرجا، لتأتي التداولية كعلم قائم بذاته مقدمة حلولا للجوانب الدلالية الاستعمالية، بحيث سعت إلى الكشف عن مكان المعنى في شبكة التواصل اللساني، والخوض في قضايا ترتبط بقصد المتكلم وفهم السامع وملابسات إنتاج الفعل التواصل، لتكون بذلك ملتقى علوم عدة فلسفية ولسانية ونفسية واجتماعية... تصبو كلها إلى هدف واحد.

وككل علم له معالمه البارزة ورواسب تاريخية سابقة لتكوينه، كان للتداولية مسار حافل في التشكل، إذ مرت بالعديد من المحطات الهامة المتعلقة بالقضايا التي تختص بالجوانب الاستعمالية للغة، أين سنحاول في هذه الورقة البحثية الوقوف عند تلك المحطات والقضايا مع تتبع الأطر النظرية والمنهجية المشكلة للاتجاه التداولي، ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية لتجيب عن إشكالية فحواها، كالاتي: ما المفاهيم والقضايا الفارقة التي جاء بها الدرس التداولي؟ وإلى أي مدى سمح بإثراء دراسة المعنى الاستعمالي من خلال تعدد قضاياها؟

المبحث الأول: مفهوم التداولية:**المطلب الأول: تعريف التداولية:****أ- لغة: (Pragmatics)**

يعود مصطلح التداولية في نشأته الأولى إلى الكلمة اللاتينية (Pragmaticus) المبنية على الجذر اللغوي (Pragma) ويعني العمل أو الفعل (Action).¹

بينما جاء في المعاجم العربية مصطلح التداولية للدلالة على التقابل والتناقل والتحول والتغير والتبدل، إذ نجد ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة قوله: "الدال والواو واللام في اللغة أصلان أحدهما يدل على تحول الشيء من مكان إلى مكان، والآخر يدل على ضعف واسترخاء".²

وجاء معنى التداول عند الزمخشري في معجمه "أساس البلاغة" في مادة دَوَّلَ قوله: "دالت له الدولة ودالت الأيام بكذا" وأدال الله بني فلان من عدوهم، جعل الكثرة لهم عليه... والله يُداول الأيام مرة لهم ومرة عليهم... والماشي يُداول بين قدميه يُراوح بينهما".³

ويأتي ابن منظور في معجمه لسان العرب ليعرج على هذا المفهوم بقوله: "تداولنا الأمر أخذناه بالدول، وقالو دواليك أي مداولة على الأمر... ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وداولته الأيدي: أخذته هذه مرة وهذه مرة... وتداولنا العمل والأمر بيننا بمعنى تحاورناه فعمل هذا مرة وهذا مرة".⁴

ب- اصطلاحاً:

يعود أول تعريف للتداولية إلى الفيلسوف "تشارلز موريس" (CH. Moris) عام 1938، حين عدّ التداولية جزءاً من السيميائية أو علم العلامات من خلال تمييزه بين ثلاث فروع هي:

- 1- النحو أو التركيب (Syntax): وهو دراسة العلاقة الشكلية بين العلامات بعضها البعض.
 - 2- الدلالة (Semantics): وهي دراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تؤول إليها هذه العلامات.
 - 3- التداولية (Pragmatics): وهي دراسة علاقة العلامات بمستعملها وبمؤولها.⁵
- وتنقل "فرنسواز أرمنيكو" تعريفاً آخر للتداولية من "فرانسيس جاك" (Francis Jaque) مفاده أن التداولية تتطرق كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معاً.⁶

يتبين من هذين التعريفين أنّ التداولية كعلم قائم بذاته يتجاوز ذلك الانغلاق المنهجي في دراسة الظواهر اللغوية المرتبط بالبنوية وتتعداه إلى الإلمام بالجزئيات اللغوية وربطها بملاسات وظروف إنتاجها، ضمن ما يعرف بالتواصل الإنساني القائم على متكلم وسماع وخطاب وسياق.

وإذا جئنا إلى التّقيب عن المعنى الاصطلاحي للتداولية عند العرب المحدثين لا نجد اختلافاً كبيراً بينهم وبين ما جيء به في بيئته الأصلية، إذ يُعرّفها مسعود صراوي بقوله: "... علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويُدمج، مِنْ ثَمَّ، مشاريع معرفية متعدّدة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره".⁷

ويقول أيضاً في معرض حديثه عن التّيار التداولي: "هو مذهب لسانی يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمله، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والبنيات والطبقات المختلفة التي ينجرّ ضمنها الخطاب والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية".⁸

وَيُعَرِّفُهَا صلاح فضل بقوله: "هي ذلك المجال الذي يركز على الشروط اللازمة لكي تكون الأقوال اللغوية مقبولة وناجحة، وملائمة في الموقف التواصلية الذي يتحدث فيه المتكلم".⁹

بينما يذهب الجيلالي دلاش بالقول أن البحث التداولي هو: "تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يُعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث".¹⁰

فالظاهر من هذه التعريفات السالفة أنها تتفق في كون التداولية تتحدد ضمن أطر تنظيرية وأخرى إجرائية تقوم على دراسة استعمال اللغة ضمن الشروط المؤطرة لنجاح التواصل اللساني وكذا مراعات المقام والذي يُفصّد به معرفة أحوال المستمعين وما يستلزم في ذلك من اختيار لخطاب يتوافق وحيثيات التواصل، مع استحضار الكيفيات التي يكشف بها المتلقي مقاصد المتكلم.

المطلب الثاني: المرجعية الفكرية للدرس التداولي

يُعدّ البحث عن البدايات الأولى لنشأة التداولية صعباً، ذلك أن هذا الدرس تتازعته تيارات عدة خصوصاً الفلسفية منها، أين نجد الفلسفة التحليلية المنبع الأول الذي انبثقت منه بوادر البراغماتية اللسانية معتمدة في ذلك أسساً قائمة على:

- التخلي: عن أسلوب البحث الفلسفي القديم وخصوصاً جانبه الميتافيزيقي.
 - تغيير بؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع نظرية المعرفة إلى موضوع التحليل اللغوي.
 - تحديد وتعميق بعض المباحث اللغوية، ولاسيماً مبحث الدلالة والظواهر اللغوية المتفرعة منه".¹¹
- وقد تفرّعت عن الفلسفة التحليلية ثلاث اتجاهات هي:

- 1- الوضعانية المنطقية (Positivisme logique): بزعامة رودولف كارناب (Rudolph canap) ويعنى هذا الاتجاه بدراسة اللغات الصورية المصطنعة واتخاذها بديلاً عن اللغات الطبيعية.
- 2- الظاهراتية اللغوية (Phénoménologie du langage): بزعامة هوسرل (Edmond Husserl) ويعنى هذا الاتجاه بدراسة اللغة في إطار وجودي، أي الوجود السابق للغة، والوجود اللاحق لها.

- 3- فلسفة اللغة العادية (Philosophie du langage ordinaire): بزعامة لودفيغ فيتغنشتاين، ويعنى هذا الاتجاه بدراسة اللغة اليومية كما يتكلمها الشخص العادي.¹²

فالالاتجاه الأخير أي فلسفة اللغة العادية هو المعنى بالتداولية، لأنه ذو منهج وظيفي تداولي بحيث يرى فيه صاحبه أن اللغة هي حل لجميع مشاكل الفلسفة، والذي يتحدد من خلال الأداء والفهم السليم

للاستعمالات اللغوية المختلفة لتتوسع فيما بعدها مباحث هذا الاتجاه لتشمل قضايا لغوية عديدة كإحالة والالتزام الحوارية والأفعال الكلامية وغيرها من القضايا.

وبذلك تصبح الفلسفة التحليلية هي الخلفية المعرفية والمحضن الفكري للدراسة التداولية. إن الحديث عن التداولية بعدها تيارا محاقلا للبنىوية والتوليدية التحويلية لم يستقم إلا في سبعينيات القرن الماضي، حيث قام فلاسفة جامعة أكسفورد (أوستين وغرايس وسيرل) متأثرين بالاتجاه الفلسفي للغة العادية واهتمامهم بطرق توصيل المعنى بالبحث في هذا المجال، وهو الأمر الذي أنبأ بظهور اختصاص فرعي في اللسانيات، إذ "يمكن إرجاع نشأة التداولية - بمفهومها اللغوي - إلى سنة 1955، عندما ألقى جون أوسين محاضراته في جامعة هارفارد ضمن برنامج محاضرات ويليام جايمس"¹³ لتتطلق بعدها الدراسات في هذا الحيز.

إن يمكن القول أن الاتجاه التداولي في الدرس اللساني المعاصر تجاذبه تياران أساسيان:
- التيار الأول: مثله سيميائية شارل موريس مستفيدا من أستاذه تشارلز بورس، وذلك بحديثه عن سيميائية ثلاثية الأبعاد تشكل التداولية بعدها الثالث القائم على دراسة علاقة العلامات بالأشياء ومستعملها ومؤولها.

- التيار الثاني: مثله فلاسفة مدرسة أكسفورد بدءاً بـ: "جون أوستين" وبعده "جون سيرل" أين يُعد هذا التيار أقرب إلى اللغة وأهم من السابق وأكثر تطوراً".¹⁴

وبالرجوع إلى الأسباب الحقيقية المؤدية إلى نشوء الفكر التداولي وتظهره في شكل اتجاه لساني قائم بذاته نجد أنها تنقسم إلى قسمين فمنها ماهي أسباب داخلية ترتبط بقصور النموذج التوليدي التحويلي عن تفسير عديد الظواهر التركيبية في الدراسة اللسانية، وكذا إقصاء المعنى من البحث اللساني، وهو ما ممز التيارات البنوية خصوصا الأمريكية، ومنها ماهي أسباب خارجية ترتكز على ضرورة "ادخال البعد الدلالي والتداولي إلى جانب البعد التركيبي"¹⁵ هذا من جهة ومن جهة أخرى الحاجة الملحة لفروع علمية في استثمار مخرجات البحث اللساني كالأسلوبية والبلاغة والشعرية.

وخلاصة الحديث عن مصادر وظروف نشأة الفكر التداولي نجد أن مجمل البواعث فيها اهتمت بالبحث عن المعنى في التواصل الوارد ضمن سياق المقصود، فطبيعة هذا الأخير هي التي تحدد الكيفية التي تأتي بها البنى اللغوية وبهذا تبقى للحقول المعرفية المختلفة كالسيميائية والفلسفية المزية الكبرى في ثراء الجوانب النظرية والإجرائية للتيار التداولي.

المبحث الثاني: قضايا التداولية علاقة التداولية بالعلوم الأخرى:

المطلب الأول: قضايا التداولية

لقد استطاعت التداولية أن تحتل مكانة في الفكر اللساني المعاصر، وذلك من خلال صنعتها لمنعطف معرفي مهم غير مسار الدرس اللساني التقليدي وأيضاً عن طريق احتوائها لعدد القضايا المرتبطة بالمعنى نذكر منها:

أ- نظرية أفعال الكلام:

إن الحديث عن الفعل الكلامي في الدراسات اللسانية الحديثة يُعد من صميم البحث التداولي بحيث شكّل نواته الأساسية، ثم إن المنتبّع لظهور هذا المفهوم يجده مرتبطاً بالمناخ الفلسفي خصوصاً الفلسفة التحليلية وهو الأمر الذي أشار إليه بعض الباحثين في قولهم "من الملاحظ أنّ دراسة المعنى من خلال تحليل الأفعال الكلامية نشأت أصلاً وتطورت على يد فلاسفة من أمثال أوستين وسييرل لا على يد اللغويين أنفسهم".¹⁶

ويُعرف الفعل الكلامي الذي انصهر فيها بعد على شكل نظرية لتحليل الاستعمالات اللغوية على أنّه: "كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وفضلاً عن ذلك يُعد نشاطاً مادياً نحوياً يتوسّل أفعالاً قولية Actes locutoires لتحقيق أغراض إنجائية (Actes illocutoires) (كالطلب والأمر والوعد والوعيد... إلخ) وغايات تأثيرية Actes perlocutoires تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض أو القبول)، ومن ثم فهو فعل يطمح إلى أن يكون تأثيرياً، أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب اجتماعياً أو مؤسسياً ومن ثم إنجاز شيء ما".¹⁷

فاللغة الكلامية من خلال هذا التعريف يحمل زوايا عديدة في مجال دراسة الاستعمال اللغوي حيث ينقل الفكر اللساني من دراسة ووصف النظام اللغوي بحد ذاته ويتجاوزه إلى البحث عن استخدام هذا النظام بما يتوافق وتحقيق أفعال إنجائية تُراعى فيها السياقات أو المقامات الاجتماعية. وخلص أوستين في هذا الإطار أن للفعل الكلامي ثلاث خصائص أساسية هي:

- "إنّه فعل دال.
- إنه فعل إنجازي (أي ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات).
- إنه فعل تأثيري (أي يترك آثار معينة في الواقع خصوصاً إذا كان الفعل ناجحاً)."¹⁸

وقد سعى أوستين إلى بيان مكونات الفعل الكلامي من خلال ملاحظته أنه يحوي ثلاث جوانب مختلفة تؤدي معا في الوقت نفسه الذي يُنطق فيه الفعل الكلامي، وهي على النحو التالي:

1- فعل القول أو الفعل اللغوي L'acte locutoire:

ويُراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم، وذات دلالة، ففعل القول يتضمن بالضرورة على أفعال لغوية فرعية وهي مستويات اللغة المعروفة، ويُصنفها أوستين على النحو التالي:¹⁹

الفعل الصوتي، والفعل التركيبي (التألفي)، والفعل الدلالي (الإحالي)، فالأول يمثل النطق بسلسلة من الأصوات في مخارج معينة منتمة إلى لغتها، والثاني يعنى بتوالي الأصوات والمفردات وفق نظام اللغة، والثالث يهدف إلى توظيف هذه الأفعال حسب معاني وإحالات معينة.

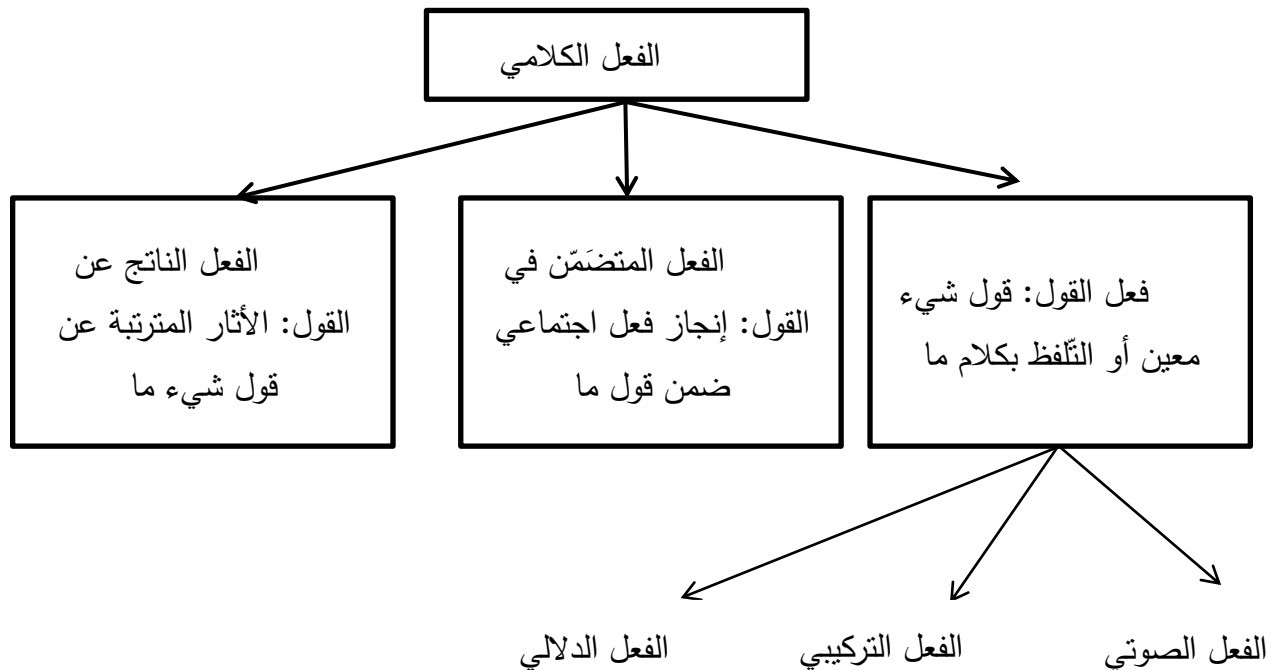
2- الفعل المتضمن في القول L'acte illocutoire:

وهو الفعل المقصود من النظرية، ويُقصد به أن المتكلم حين: "ينطق بقول ما فهو ينجز معنى قصديا... وهو ما أسماه أوستين بقوة الفعل"²⁰ أي هو العمل الذي ينجم عنه الحديث والذي يمارس قوة على المتخاطبين.

3- الفعل الناتج عن القول L'acte perlocutoire:

رأى أوستين أن القيام بفعل التلفظ وما احتواه من قوة إنجازية أنه يحدث أثارا على المتلقي كالإقناع والتضليل، الارشاد، التثبيط... وسمّاه بالفعل الناتج عن القول وسمّاه بعضهم "الفعل التأثيري".²¹

ويُمثل المخطط (1) التالي مجمل التقسيمات السابقة الذكر:

**المخطط - 1 -**

وحتى يتحقق التوفيق أو النجاح في الفعل الكلامي رصد أوستين مجموعة من الشروط وميز بين نوعين منها:

أ- شروط تكوينية:

وتتلخص في وجود إجراء عرفي مقبول وله أثر عرفي معين كالزواج أو الطلاق، وكذا أن يكون ذلك الإجراء متواضعا عليه في ظل ظروف معينة أثناء النطق بالفعل الكلامي، مع تنفيذ الفعل الكلامي تنفيذا كاملا وصحيحا.

ويُوصف الفعل الكلامي في حال مخالفة شرط من الشروط بالاخفاق (misfire) وعليه يُصبح الفعل غير ناجح.

ب- شروط قياسية:

تتشترك الشروط القياسية في صدق نوايا وأفكار ومشاعر المشارك في الإجراء، كما تشترط "أن يلتزم بما يلزم نفسه به".²²

وانتهى أوستين في ختام كتابه "كيف ننجز الأشياء بالكلمات" إلى تصنيف الأفعال الكلامية إلى خمسة أصناف وذلك طبقا لقوتها الإنجازية أو الغرض الذي ترومه هذه الأفعال وفيما يلي عرض لهذه الأصناف:

1. الأفعال الدالة على الحكم Actes verdictives:

هي أفعال تَبُتُّ في بعض القضايا التي تتركز في سلطة معترف بها رسميا أو سلطة أخلاقية، ولا يُشترط أن تكون إلزامية فهي تدلّ على التعميم أو التقويم أو الملاحظة، وتشمل على سبيل المثال أفعال التبرئة والحكم والتقدير والتحليل وإصدار الأحكام والمراسيم، وقد شبه أوستين فعل الحكم بالفعل القانوني المختلف عن الفعل التشريعي والتنفيذي الذي يدخل ضمن مجموعة أفعال الممارسة.²³

2. أفعال الممارسة Actes exerctives:

ويُمثل هذا النوع من الأفعال كل ما يتعلق بقرارات الإذن والطرد والحرمان والتعيين.²⁴ "إنها قرارات تتعلق بممارسة السلطة والقانون والتفوذ..."²⁵ ومثالها: أمر، عين، نبه.

3. أفعال الوعد (الالتزام) Actes promessives:

هي أفعال الكلام التي تُؤسس لدى المتكلم إلزامية القيام بعمل معترف به من قبل المخاطب، إن المتكلم يتقوّه بكلام يُؤسس به وجوب القيام بمحتوى قوله، ويحمل المخاطب على الاعتراف بهذه الإلزامية مثل: التعهد، الضمان.

4. السلوكيات Behaviorisms:

عبارة عن أفعال لا يمكن حصر أطرافها بسهولة ولكنها تندرج تحت باب السلوك والأعراف الاجتماعية وأمثلتها: الاعتذارات والتّهاني والتّعازي، وأنواع السباب والقذف والتّحدي.

5. العرضيات (أفعال الإيضاح) Actes expositifs:

وهي أفعال تدخل في علاقة ما يقول المتكلم عند الحديث عن طريق الحجاج مثل: الاثبات والتّفي والوصف والتّعريف والتّأويل والتّوضيح.

يتبين من خلال عرض نظرية الفعل الكلامي لرائدها جون أوستين أنها أرست لدعائم قويّة للفكر التداولي، غير أن الفضل أيضا ينسب للفيلسوف الأمريكي "جون سيرل" حيث طوّر هذه النظرية وأسهم بشكل واضح في تعديلات وإضافات جديدة مع ضبط وإحكام عام للنظرية، مما جعل جهوده توصف بأنها المرحلة الأساسية التالية لمرحلة الانطلاق عند أوستين.

ب- الافتراض المسبق (Presupposition):

الافتراض المسبق من أهم مبادئ التحليل التداولي، إذ يعني أن لمستعمل اللغة معلومات سابقة مخزنة في ذهنه، فجورج يول يُعرفه بقوله "هو شيء يفترضه المتكلم يسبق التفوه بالكلام، أي أن الافتراض المسبق موجود عند المتكلمين وليس في الجمل".²⁶

ففي قولنا "لقد عدّلوا الدّستور"، يتبادر إلى ذهن السّامع أنّ من عدّل الدّستور هم أعضاء الحكومة لأنّهم من أهل الاختصاص.

وفي قولنا أيضا: "رزق الله عمر الذّرية الصّالحة" فيفترض السّامع مسبقا أن عمر متزوّج ولديه أبناء.

ويبقى الافتراض المسبق مرتبط بالمعنى الذي يستخلص منه القول، ولو تم تحويله إلى استفهام أو نفي فلا يتغير الحال.

وبهذا يظهر لنا أن الافتراض المسبق ظاهرة ذات بعد تداولي تستند إلى أرضية مشتركة بين الباحث والمتلقي وما هو معروف بينهما.

وينقسم الافتراض المسبق إلى نوعين:

ج - الافتراض المنطقي (الدلالي) المسبق:

فهذا النوع مشروط بالصدق بين قضيتين، فإذا كانت (أ) صادقة كان من اللازم أن تكون (ب) صادقة، فإذا قلنا مثلاً: إن المرأة التي تزوجها زيد كانت أرملة، وكان هذا القول صادقاً أي مطابقاً للواقع لزم أن يكون القول: زيد متزوج أرملة، هنا صادق أيضاً.

ج - الافتراض التداولي المسبق:

فهذا النوع من الافتراض السابق لا دخل له بالصدق والكذب، فالقضية الأساسية يمكن أن تُنفى دون أن يؤثر ذلك في الافتراض السابق، فمثلاً إذا قلت: سيارتي جديدة ثم قلت سيارتي ليست جديدة، فعلى الرغم من التناقض في القولين إلا أن الافتراض السابق هو أن لك سيارة جديدة.

ج - الاستلزام الحوارية (Implicature conversationnel):

تُنسب هذه النظرية إلى "بول غرايس" "Paul Grice" الذي سماها بنظرية الاستلزام المعاصرة، قدّم حينها هذا الفيلسوف محاضرات عرض فيها أسسها، كما قدّم مقالة بعنوان "المنطق والحوار" كان مبدؤه فيها: "أن الناس أثناء حواراتهم قد يقولون ما يقصدون وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وربما يقصدون عكس ما يقولون".²⁷

كما يُعرّف الاستلزام الحوارية بأنه الجانب الآخر من التواصل يجوز تنميته بالتواصل غير المعلن (التواصل غير مباشر) بدليل أن المتكلم يقول كلاماً ويقصد غيره، كما السامع يسمع كلاماً ويفهم غير ما سمع.²⁸

ومما لاشك فيه أن تحقيق التواصل يستوجب على المتحاورين اتباع جملة من القواعد الضمنية اللازمة لتحقيق عنصر الفاعلية فيه، وهو ما ذهب إليه "غرايس" بالقول إن كل حوار يقوم على مبدأ يخضع له كل متحاورين يسمى "مبدأ التعاون".^{*}

وقد وسّع غرايس مبدأه العام إلى مجموعة قواعد أطلق عليها اسم "القواعد التخاطبية" صنفها تحت أربعة مسلمات هي:²⁹

ج - مسلمة القدر (Quantité): تخص قدر (كمية) الأخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية: وتتفرع إلى مقولتين:

أ- اجعل مشاركتك تفيد بالقدر المطلوب.

ب- لا تجعل مشاركتك تفيد أكثر مما هو مطلوب.

- مسلمة الكيف (Qualité): ونصّها: "لا تقل ما تعتقد أنّه كاذب ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه.

- مسلمة الملائمة (Pertinence): وهي عبارة عن قاعدة واحدة ب "لتكن مشاركتك ملائمة".

- مسلمة الجهة (Modalité): وتنص على الوضوح في الكلام وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية:

أ- ابتعد عن اللبس.

ب- تحرّ الإيجاز.

ت- تحرّ الترتيب.

وبهذا يرى غرايس أن هذه القواعد هي ضوابط لكل عملية تخاطبية إذ على طرفي الحوار الالتزام بها، وأنه إذا ما حدث وتم الإخلال بأحد هذه القواعد لا تحصل ظاهرة الاستلزام الحوارية.

د- الإشارات:

الإشارات هي "وحدات واصله تمكن من الربط بين النصّ اللغوي والواقع"،³⁰ تُسهم في البعد الإشاري للعلامة اللغوية من خلال السياق الوجودي أو الخارجي وتكشف عن مقاصد الخطاب ضمن الملاحظات الوارد فيها، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع مشهورة.

1. الإشارات الشخصية:

هي بشكل عام "الإشارات الدالة على المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب"³¹ وأوضحها العناصر الإشارية الدالة على الشخص وهي: أنا ونحن وضمائر المخاطب مفرداً ومؤنثاً، وضمائر الغيبة مفرداً أو مثنى أو جمعا أو مؤنثاً، نحو: الكاف في "كتابك" والهاء في "سيارته"، والواو في "ينجحون".

2. الإشارات المكانية:

هي عناصر لغوية "تحيل إلى المواضيع التي تفاعل معها الخطاب"³² وتصنع الدلالة من خلال تفاعل الذات المتحدث والمحيط الدائر بها، ومن الإشارات المكانية: هذا، ذاك، هنا، هناك، فوق، تحت، وينطوي تحتها أيضاً أسماء الأماكن حيث تكون بمنزلة التّعين والتّوثيق.

3. الإشارات الزمانية:

إن لدراسة الإشارات الزمانية أهمية كبرى في البحث التداولي، سواء تعلق الأمر بزمان الفعل أو بظروف الزمان، إذ يرى بنفنيست أن تحديده أمر بالغ الضرورة في استقصاء البعد التداولي حيث تبنى طرح "أن دلالة الزّمن لا تتحدد بزمان الفعل أو الظّرف في حد ذاته، وإنما بزمان التّفظ"³³

أي، أن في مثال التلّفظ بظرف الزّمان "أمس"، فدلالته لا تتحدد بالزّمن الذي أنتج فيه بمعنى أنه يدل على اليوم الذي سبق يوم التلّفظ.

وهناك من قسّمها إلى خمسة أقسام:³⁴

- إشارات شخصية
- إشارات زمانية
- إشارات مكانية
- إشارات خطابية
- إشارات اجتماعية

المطلب الثاني: علاقة التداولية بالعلوم الأخرى:

لاشكّ أنّ التداولية تشترك مع مجالات معرفية عديدة، فالعلوم تُقيد من بعضها البعض، وعليه سنحاول هنا عرض تلك المجالات ذات العلاقة الوطيدة مع التداولية من خلال رصد نقاط الاشتراك المعرفي بينها:

1- علاقة التداولية باللسانيات:

تُشكل التداولية في الدّراسات اللّسانية الحديثة مبحثاً من مباحثها، إذ تدرس كيفية فهم النّاس وإنتاجهم للفعل التّواصلّي ضمن إطاره السّياقي المحدّد، أي البحث في المقاصد السّياقية، فهي أساساً تتّجه لأن تتكئ على المعرفة اللّسانية ومستوياتها الصّوتية والصّرفية والنّحوية وتربطها بالسّياق المنتّجة فيه، وبمعنى آخر لا يمكن البحث عن الدّلالة السّياقية دون معرفة نظام اللّغة، لِتُنتج لنا في الأخير "العلاقة التّكميلية التي تخضع لسلم وتدرج تراتبي، فبمجرد أن ينتهي عمل اللّسانيّ في دراسة بنية اللغة يظهر إسهام التّداولي في دراسة الأبعاد الحقيقيّة لتلك البنية المغلقة وتتفتح من ثم على الأبعاد النفسيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة للمتكلّم والمتلقّي والجماعة التي يجري فيها التّواصل مع احتساب السنن الذي يحكمه".³⁵

2- علاقة التداولية بالبلاغة:

يصعب عملياً الفصل بين التداولية والبلاغة نظراً للارتباط الشّديد بينهما، بل ذهب بعض الباحثين إلى الحديث عن كون التداولية هي وريث شرعي للبلاغة، إذ يشترك العلمان موضوعاً ومنهجاً في البحث عن المعنى المقصود في الخطاب والسّياق المنتّج فيه، وهو ما تتفق فيه مع المنجز التراثي البلاغي إذ نجد الخطيب القزويني يعرف بلاغة الكلام على أنها: "مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته".³⁶

فالبلاغة بصفة عامة تُعنى بجملة من العناصر التي تعد من صميم الدرس التداولي وتكون في الكلام وتكون في المتكلم.³⁷

3- علم الدلالة (Semiotics):

يُدرس علم الدلالة معنى الكلمة أي العلاقة بين اللفظ والشيء المشار إليه "والتحليل التداولي يحاول توطيد العلاقات بين الأوصاف اللفظية والحالات التي تحدث في المحيط على أنها صحيحة (حقيقية) دون اعتبار ما يقدمه هذا الوصف"³⁸ إذن تستمد التداولية وتشترك مع علم الدلالة في البحث عن المعاني من جهة ومن جهة أخرى تجاوز المعنى الفردي (المعجمي) المرتبط بالكلمة إلى المعنى السياقي.

4- علاقة التداولية بعلم اللغة الاجتماعي (Sociolinguistics):

ترفض اللسانيات الاجتماعية التصور القائم على دراسة اللغة بنيويا أي بمعزل عن السياقات الموجودة والدائرة بها.

وتتداخل التداولية واللسانيات الاجتماعية تداخلا كبيرا في بيان أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين وبيان مراتبهم وأجناسهم وأثر السياق غير اللغوي في كلامهم، لتظهر بهذا التداولية مساهمة في تحليل الخطاب والمحادثات والأدوار الاجتماعية والثقافية التي تربط المتخاطبين.³⁹

5- علاقة التداولية بلسانيات النص وتحليل الخطاب:

يهدف تحليل الخطاب إلى إعطاء وصف دقيق للبنى اللغوية ضمن بعدين هما: النص (Texte) والسياق (context)، فالأول يتجه إلى وصف مستويات البنية الخطابية والثاني يعتمد إلى ربطها بالسياق الواردة فيه مع مراعاة الخصائص الإدراكية والاجتماعية والثقافية وهذا الأخير هو مدار اشتغال التداولية.⁴⁰

وبذلك يرتبط تحليل الخطاب بدراسة البنية اللغوية وظروف إنتاج المعنى المرتبط بالمقام.

6- علاقة التداولية بعلم اللغة النفسي (Psycholinguistics):

يهتم علم اللغة النفسي بدراسة العوامل النفسية والعصبية والعقلية التي تمكن من اكتساب اللغة، وتؤثر فيها كما تظهر علاقته مع التداولية واضحة من خلال دراسة جوانب عدة أهمها:

- دراسة قدرات المشاركين التي لها أثر كبير في أدائهم اللغوي (انتباه، الذاكرة، والشخصية، عيوب النطق، التعلم).

- معالجة قضايا اللسان وإنتاجه وتطور مفاهيم القوة الإنجازية والتضمينات والافتراضات السابقة.

- البحث عن دور السياق في الاكتساب اللغوي للطفل (تداولية النمو).⁴¹

الخاتمة:

وفي خاتمة هذا الورقة البحثية يتبين جليا ذلك القصور الحاصل في الدراسات البنيوية أين كان للتداولية الفضل في التأسيس لمشروع لساني جاد وواعي يُعنى بإمطة اللثام عن مكامن المعنى أثناء الاستعمال ويرصد من خلال قضاياها المتعددة الأطر المنهجية والاجرائية المساهمة في نجاح الفعل التواصل لاسيما ما تعلق بمبحث نظرية الفعل الكلامي التي عدت المحضن الفكري والمنطلق المعرفي للعلمية في الاستعمالات اللغوية، كما يُبرزُ تعدد قضايا التداولية العناية الكبرى بمسارات المعنى المتحققة ضمن قوانين الخطاب وأحكام المحادثة محاولا في ذلك أن يُفَعِّدَ للتواصل اللساني وفق ما يقتضيه منطق اللغة، ثم إن استثمار مخرجات العلوم الإنسانية في حقل الدراسات التداولية كان له أثر البارز في خدمة مباحثها، وعليه يمكن رصد النتائج المتوصل إليها على النحو الآتي:

- تتعدّد قضايا التداولية في الدرس اللساني الحديث بتعدّد واختلاف دراسة المعنى.
- حُصول المعنى والقبض عليه لا يتحدّد من خلال الدلالات المعجمية فقط، بل تتطافر القرائن والسياقات لتدلّ عليه.
- تتجاوز نظرية الفعل الكلامي في مجملها المظهر الفيزيائي للمنطوقات لتتجه بحثا نحو الدلالات الكامنة وراء إنجازية الفعل الكلامي.
- يمثل الافتراض المسبق الخلفية التّواصلية التي تحكم عناصر الخطاب، وكذا تتحدّد من خلاله نجاح العملية التّواصلية المؤداة ضمن السياقات المختلفة، كما يكون أيضا قاعدة مشتركة بين أطراف العملية التّواصلية التي تحكمها المعلومات العامة وسياق الحال، والظروف الاجتماعية ليصل في الأخير إلى المعنى الدقيق.
- تساهم الإشارات في بناء الخطاب التّداولي مساهمة متميّزة، وهي واسطة بين أطراف العملية التّواصلية، فالإشارات الشّخصية تعدّ حلقة وصل بين المتكلم والمخاطب، بينما الزمانية والمكانية ترتبط بنوع الخطاب، وكلّها تعمل في إطار السياق الخارجي.
- يتغيّر الاستلزام الحوارى بتغيّر ظروف استعمال العبارة فهو ملازم لها في جميع الأحوال.

الهوامش:

- ¹ - ينظر: المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، المنظمة العربية للتربية والثقافة تونس، 1989، ص 111.
- ² - أحمد بن فارس ت (395هـ)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر 1979، ج 2، ص 314.
- ³ - الزمخشري ت (538هـ)، أساس البلاغة، ج 1، دار الكتب المطبوعة، القاهرة، ط 1، 1996، ص 288.
- ⁴ - ابن منظور ت (711 هـ): لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر ومراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، ج 11، مادة (ذ. و. ل) دار صادر، بيروت، لبنان، ط 3، 1993، ص 252-253.
- ⁵ - ينظر: عبد الهادي بن ظاهر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، ط 1، 2004، ص 574.
- ⁶ - ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، سوريا، ط 1، 1997، ص 12.
- ⁷ - مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار العرب، بيروت، ط 1، 2005، ص 16.
- ⁸ - المرجع السابق، ص 05.
- ⁹ - صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة المصرية العالمية، القاهرة، ط 1، 1996، ص 25.
- ¹⁰ - جيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1992، ص 01.
- ¹¹ - مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 21.
- ¹² - المرجع نفسه، ص 22، 24.
- ¹³ - علي محمود حجي الصراف: في البراجماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة مكتبة الآداب القاهرة، دراسة دلالية في معجم بناقي، القاهرة، ط 1، ص 06.
- ¹⁴ - المرجع نفسه، ص 06.
- ¹⁵ - المرجع نفسه، ص 07.
- ¹⁶ - علي عزت: الاتجاهات الحديثة في الأساليب وتحليل الخطاب، شركة أبو الهول، القاهرة، ط 1، 1996، ص 81.
- ¹⁷ - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، المرجع السابق، ص 40.
- ¹⁸ - المرجع نفسه، ص 44.
- ¹⁹ - ينظر: يمنية عبد السلام، نظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين، مجلة المخبر، بسكرة، العدد 10، 2014، ص 109.
- ²⁰ - علي محمود حجي الصراف، المرجع السابق، ص 42.
- ²¹ - أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، تر: عبد القادر قنين إفريقيا الشرط، دار البيضاء، المغرب، 1991، ص 123.
- ²² - علي محمود حجي الصراف، المرجع السابق، ص 34-35.
- ²³ - عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط 1، 2003، ص 198.
- ²⁴ - ينظر: محمود أحمد نخلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1985، ص 46.
- ²⁵ - صلاح اسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند معرفة المستورد، دار النشر لبنان، ط 1، 1993، ص 222-223.
- ²⁶ - جورج يول: التداولية، تر: قصي العتابي، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2010، ص 51.
- ²⁷ - محمود أحمد نخلة، المرجع السابق، ص 33.

- ²⁸- ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان، المغرب، ط 1، 2011، ص 130.
- *- مبدأ التعاون: مبدأ وضعه غرايس ويقصد به تعاون المتكلم والمخاطب لتحقيق الهدف الأسما المرجو من الخطاب.
- ²⁹- مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، مرجع سابق، ص 33-34.
- ³⁰- نرجس باديس: المشيرات المقامية في اللغة العربية، مركز النشر الجامعي، منوبة تونس، 2010، ص 57.
- ³¹- عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، المرجع السابق، ص 82.
- ³²- محمود عكاشة: النظرية البراغمية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2013، ص 85.
- ³³- جواد ختام التداولية: أصولها واتجاهاتها، ص 80.
- ³⁴- نعمان بوقرة: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، ص 87.
- ³⁵- مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة البلاغة استكشافية للتفكير التداولي عند القانوني، دار الأمان الرباط، ط 1، 2005، ص 20.
- ³⁶- أبو هلال العسكري ت (395 هـ)، الصناعتين، الكتابة والشعر، تح: علي محمد يحيوي محمد الفضل ابراهيم، المكتبة المصرية، بيروت، 1976، ص 96.
- ³⁷- ينظر: محمد كريم الكواز: البلاغة والنقد، المصطلح والنشأة والتجديد، مؤسسة الانتشار العربي، ط 1، 2006، ص 16.
- ³⁸- محمود عكاشة، المرجع السابق، ص 68.
- ³⁹- ينظر: محمود عكاشة، المرجع السابق، ص 81.
- ⁴⁰- ينظر: محمود عكاشة، المرجع السابق، ص 77-78.
- ⁴¹- ينظر: محمود عكاشة، المرجع السابق، ص 76.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. ابن منظور ت (711 هـ): لسان العرب، تح عامر أحمد حيدر ومراجعة عبد المنعم خليل ابراهيم، ج 11، مادة (د. و. ل) دار صادر، بيروت، لبنان، ط 3، 1993.
2. أبو هلال العسكري ت (395 هـ)، الصناعتين، الكتابة والشعر، تح: علي محمد يحيوي محمد الفضل ابراهيم، المكتبة المصرية، بيروت، 1976.
3. أحمد بن فارس ت (395هـ)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر 1979، ج 2.
4. الزمخشري ت (538هـ)، أساس البلاغة، ج 1، دار الكتب المطبوعة، القاهرة، ط 1، 1996.
1. المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، المنظمة العربية للتربية والثقافة تونس، 1989.

2. أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، تر: عبد القادر قنين افريقيا الشرط، دار البيضاء، المغرب، 1991.
3. جورج بول: التداولية، تر: قصي العنابي، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2010.
4. جيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، تر: محمد يحياتن، د. م. ج، الجزائر، 1992.
5. صلاح اسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند معرفة المستورد، دار النشر لبنان، ط 1، 1993.
6. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة المصرية العالمية، القاهرة، ط 1، 1996.
7. العباسي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان، المغرب، ط 1، 2011.
8. عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط 1، 2004.
9. علي عزت: الاتجاهات الحديثة في الأساليب وتحليل الخطاب، شركة أبو الهول، القاهرة، ط 1، 1996.
10. علي محمود حجي الصراف: في البراجماتية، الأفعال الانجازية في العربية المعاصرة مكتبة الآداب القاهرة، دراسة دلالية في معجم بناقي، القاهرة، ط 1.
11. عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط 1، 2003.
12. فرانسواز مينيكر، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، سوريا، ط 1، 1997.
13. محمد كريم الكواز: البلاغة والنقد، المصطلح والنشأة والتجديد، مؤسسة الانتشار العربي، ط 1، 2006.
14. محمود أحمد نخلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1985.
15. محمود عكاشة: النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية) دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2013.

16. مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة البلاغة استكشافية للتفكير التداولي عند القانوني، دار الأمان الرباط، ط 1، 2005.
17. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث الانساني الصحراوي، دار التعليمية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 2005.
18. نرجس باديس: المشيرات المقامية في اللغة العربية، مركز النشر الجامعي، منوبة تونس، 2010.
19. نوري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والجراءات، بين الحكمة، العلمة الجزائر، ط 1، 2009.

ثانيا: المقالات

1. حبيب أعراب: الحجاج والاستدلال الحجاجي، مجلة عالم الفكر، مجلة محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد الأول، 30 سبتمبر 2001.
2. يمينة عبد السلام، نظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين، مجلة المخبر، بسكرة، العدد 10، 2014.